

حديث لوزير الدولة لشؤون المال والصناعة في دولة الإمارات*

يعلن فيه رفض بنك التنمية للشرق الأوسط

أبو ظبي. ** [مقتطفات]

[.....]

أكد السيد أحمد حميد الطاير، وزير الدولة لشؤون المال والصناعة في دولة الإمارات، أن "العالم العربي ليس في حاجة إلى مؤسسة أو بنك للتنمية تشارك فيه إسرائيل. ويجب أن يبقى هذا الجانب من الأمور التي لا يمكن القبول بها، فليس هناك استفادة اقتصادية أو سياسية من إقامة تعاون بين الدول العربية وإسرائيل". وقال الطاير إنه "قبل الحديث أو التفكير بإنشاء سوق شرق أوسطية يجب أن يتوافر التوازن في المصالح الأمنية والاقتصادية وتأمين الوطن العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ضد سياسات الهيمنة وفرض الأمر الواقع".

وأطلق وزير المال في دولة الإمارات تساؤلات عدة حول البنك المقترح للتنمية في الشرق الأوسط وقال: "يجب أن نسأل أنفسنا أولاً:

- ما هو الهدف من إنشاء هذا البنك ومن أين ستأتي أمواله، ومن سيتولى إدارته؟
 - هل الهدف الحقيقي هو توجيه الأموال العربية لتنمية الاقتصاد الإسرائيلي؟
 - هل يجوز شرعاً أن ترتبط الأموال العربية بمشاريع تهيمن بها إسرائيل على مقدرات الوطن العربي؟
- وأضاف أنه "في ما يتعلق بالسوق الأوسطية يجب أن نناقش هل ستشمل كل الدول المحيطة بالعالم العربي مثل تركيا وإيران وباكستان أم المقصود بها الدول العربية وإسرائيل... وهذا شيء يجب البحث في دلالته وتأثيراته على العرب والمستقبل العربي".
- وأكد أن ما يطرح الآن يقصد به دمج إسرائيل بالاقتصاديات العربية وخلق تعاون أكبر بينهما من منطلق ما تم من اتفاقيات سلام.

وأعرب عن "اعتقاده بأن هذا الموضوع يجب تدارك مخاطره فالدول العربية سعت ولا تزال تسعى إلى السلام العادل وهذا ما لم يتحقق حتى الآن، إذ إن إسرائيل تحتل أراضي دول عربية، وإسرائيل أصبحت دولة نووية، وهذا تحد كبير للدول العربية، ويجب أن توجد أسباب التوازن الأمني قبل التفكير في التعاون".

وقال الطاير: "إن إسرائيل والدول الغربية وأميركا تطالب العرب برفع المقاطعة وفتح الحدود وتشجيع التجارة والسياحة وهي تنسى أن المقاطعة حق مارسته الدول الأوروبية وأميركا رغم أنها لم تتعرض لاحتلال أراضيها أو الاعتداء عليها، فقد فرضت المقاطعة على الصين وفيتنام وكوريا وكوبا، وجمدت أرصدة بعض الدول. وكذلك، فإن إسرائيل تمارس الآن المقاطعة على مناطق الحكم الذاتي وذلك عن طريق الإغلاق الكامل لها".

ورأى أن "المقاطعة حق طبيعي تكفله كل الأعراف والقوانين الدولية" مشيراً إلى أن "الدول العربية لديها كل الإمكانيات وعليها تحييد العمل الاقتصادي بعيداً عن المشاكل والقضايا السياسية". وأضاف أنه "من أجل التنمية في الدول العربية لا أعتقد أنه توجد حاجة لأن ننشئ مؤسسة تشترك فيها إسرائيل اللهم إلا إذا كان العكس هو الصحيح. وتقديري أن الهدف هو توجيه الأموال العربية لتنمية الاقتصاد الإسرائيلي، أو أن تحل هذه الأموال محل الأموال التي أتت إلى إسرائيل في الماضي ولا تزال تأتي من أوروبا وأميركا".

وأكد "ضرورة التنبه إلى أن المقصود هو أن توجه الأموال العربية إلى الاقتصاد الإسرائيلي". وأوضح أنه "لو قيل إنها ستوجه لتنفيذ مشاريع إقليمية فهذا يعني أن إسرائيل ستستفيد من هذه المشاريع كالموانئ والطرق".

* أحمد حميد الطاير.

** "الحياة" (لندن)، 1995/2/10. وقد أجرى الحديث شفيق الأسدي.

وأضاف أن "ما يقال عن شق قناة بين البحر المتوسط والبحر الميت هدفه واضح وهو تحويل التجارة الدولية من قناة السويس إلى هذه القناة التي لن تساهم في خدمة التجارة العربية، لكنها ستلحق ضرراً هائلاً بقناة السويس وخطوط أنابيب البترول العربية وتساهم في تحول التجارة من الموانئ العربية إلى الموانئ الإسرائيلية." وأكد أن مساهمة الأمة العربية في مثل هذا النوع من المشاريع سواء كانت بنكاً أو أي ترتيبات إقليمية أخرى "لا يمكن القبول بها رغم سقوط الكثير من المحرمات" نتيجة الوضع العربي الراهن والمتغيرات الدولية والإقليمية. وتساءل "هل يجوز شرعاً توجيه الأموال العربية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي ولتعزيز دور إسرائيل الاقتصادي في المنطقة، وخلق فرص عمل للآلاف من المهاجرين والمستوطنين الإسرائيليين في أرض فلسطين. وهل سنقبل بأن ترتبط الاقتصادات العربية بمشاريع إسرائيلية وبالتالي ربط مستقبل الأجيال العربية بهذا النوع من المشروعات." [...]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx